

سبوتنيك في قلب الحرب الإعلامية الباردة بين روسيا وتركيا

إسطنبول - أعلنت وكالة سبوتنيك الروسية أنّ الشرطة التركية أوقفت الأحد رئيس تحرير موقعها الناطق بالتركية وصحافيون آخرون قبل أن تطلق سراهم لاحقاً.

وقالت إنّ رئيس تحرير موقع سبوتنيك الناطق بالتركية ماهر بوزتبيبي أوقف، مضيفة أنه سينقل إلى مقرّ شرطة إسطنبول.

وأكدت مارغريتا سيمونيان، رئيسة تحرير شبكة "روسيا سيغودنيا" التي تضم سبوتنيك، عملية التوقيف عبر تغريدة على موقع تويتر. وقالت "حضرت الشرطة إلى مكتبنا في إسطنبول، أوقف متعاون جديد ماذا حصل".

وقبل ساعات من توقيف بوزتبيبي، أوقف ثلاثة أشخاص يعملون مع سبوتنيك في أنقرة، وفق سيمونيان ومنظمة "مراسلون بلا حدود".

وقالت المنظمة إنهم أوقفوا عقب توجيههم إلى مركز للشرطة لتقديم شكوى بحق أشخاص مجهولين اقتحموا منازلهم.

وصرحت سيمونيان إنّ أولئك الأشخاص "هدوا (المعاونين) وقالوا لهم إنهم خانوا الوطن لأنهم يعملون مع الروس".

وبحسب "مراسلون بلا حدود"، لدى وصول الأشخاص الثلاثة إلى مركز الشرطة، أجابهم عناصر الشرطة بأنهم كانوا "يحظون عنهم" من أجل استجوابهم حول مقال نشر السبت وأثار جدلاً في تركيا.

ويحمل المقال عنوان "المحافظة المسروقة" في إشارة إلى محافظة هاتاي الواء الإسكندرون وفق التسمية السورية) التي ضمتها تركيا في عام 1939 بعد تنازل فرنسا، الدولة المنتدبة من عصبة الأمم على أنحاء من المشرق.

وكان فضحت ضمان حياد أنقرة في الحرب العالمية الثانية.

يأتي ذلك فيما تشهد العلاقات التركية - الروسية توتراً على خلفية التصعيد في سوريا حيث تدعم روسيا النظام بينما تدعم تركيا جماعات معارضة متشددة.

واعترادت تركيا الزج بالصحافيين التابعين لوسائل إعلام أجنبية خلال التوتيرات مع دولهم، فضلال أزمتهما السابقة مع ألمانيا، مارست ضغوطاً كبيرة على الصحافيين الألمان العاملين في تركيا وعاملتهم كجواسيس، وأصدرت أحكاماً على العديد منهم بهذه التهمة.

وفي تغريدة لاحقة لمارغريتا سيمونيان، كشفت أنّ شرطة أنقرة أكدت

التغطية الإعلامية التركية تتماهى مع الأجندة السياسية لابتزاز الغرب

تهويل من الإعلام وضغوط من السلطات لدفع اللاجئين نحو الحدود



صورة لا تضم آلاف اللاجئين لن ينشرها الإعلام التركي

السوريين، لارتباطهم بموضوع التصعيد في ادلب، وتحاول أنقرة الحصول على دعم من الغرب، حيث تواجه ضغوطاً داخلية من المعارضة والشعب التركي بسبب مقتل الكثير من الجنود الأتراك في حرب فرضت عليهم.

ويقول الإعلام التركي إن السلطات سمحت للاجئين بالمغادرة، في حين أنها في الحقيقة أشرفت ونظمت عملية توجيه اللاجئين نحو الحدود، وهو ما جاء في حرب فرضت عليهم.

ويذكر ناشطون أنّ الشرطة التركية تقوم بتسهيل عبور اللاجئين للحدود، ولكن تبدأ الاشتباكات فور وصولهم إلى الأراضي الأوروبية، وهو ما جاء بعد التصعيد الكبير الذي شهده الشمال السوري والذي أسفر عن مقتل عشرات الجنود الأتراك.

وترافق ذلك مع تقارير الإعلام التركي التي تكرّر تصريحات السلطات بأنها لم تتلق دعماً كافياً في استقبالها لقرابة أربعة ملايين لاجئ سوري.

بـ"مسؤول أممي: دعم تركيا وإنهاء الصراع السوري يهيان أزمة اللاجئين"، ما يوضح بشكل جلي ما تريده بهذا الصدد.

واللافت في تقارير وكالة الأناضول، إجراء مقابلات صحافية مع عدد من الأشخاص الذين دفعت بهم تركيا نحو الحدود مع اليونان، والإصرار على تأكيد صفة مهاجر بصورة مكررة عند ذكر أسمائهم.

والملافت في تقارير وكالة الأناضول، إصرارها على تأكيد صفة مهاجر بصورة مكررة عند ذكر أسمائهم.

وذكرت وكالة ديمير أوران للأبناء الموالية للحكومة أنّ مهاجرين بينهم نساء وأطفال، يسيرون باتجاه الشمال الغربي حيث الحدود مع اليونان.

بدوره، عرض تلفزيون "أن.تي.في" التركي لقطات تظهر عشرات الأشخاص وهم يسيرون عبر الحقول وعلى ظهورهم حقائب، وقال إن اللاجئين حاولوا عبور معبر كايكولي الحدودي إلى بلغاريا لكن لم يسمح لهم بالمرور.

وأضاف أنّ المجموعة ذاتها من المهاجرين ساروا بعد ذلك عبر الحقول ليصلوا إلى معبر بازاركولي الحدودي إلى اليونان، لكن لم يوضح ماذا حدث لهم بعد ذلك.

ولم تذكر وكالة الأناضول تسليط الضوء على شروط أنقرة لوقف التهديد باللاجئين، حيث عنونت أحد تقاريرها

بـ"مسؤول أممي: دعم تركيا وإنهاء الصراع السوري يهيان أزمة اللاجئين"، ما يوضح بشكل جلي ما تريده بهذا الصدد.

واللافت في تقارير وكالة الأناضول، إجراء مقابلات صحافية مع عدد من الأشخاص الذين دفعت بهم تركيا نحو الحدود مع اليونان، والإصرار على تأكيد صفة مهاجر بصورة مكررة عند ذكر أسمائهم.

والملافت في تقارير وكالة الأناضول، إصرارها على تأكيد صفة مهاجر بصورة مكررة عند ذكر أسمائهم.

وذكرت وكالة ديمير أوران للأبناء الموالية للحكومة أنّ مهاجرين بينهم نساء وأطفال، يسيرون باتجاه الشمال الغربي حيث الحدود مع اليونان.

بدوره، عرض تلفزيون "أن.تي.في" التركي لقطات تظهر عشرات الأشخاص وهم يسيرون عبر الحقول وعلى ظهورهم حقائب، وقال إن اللاجئين حاولوا عبور معبر كايكولي الحدودي إلى بلغاريا لكن لم يسمح لهم بالمرور.

وأضاف أنّ المجموعة ذاتها من المهاجرين ساروا بعد ذلك عبر الحقول ليصلوا إلى معبر بازاركولي الحدودي إلى اليونان، لكن لم يوضح ماذا حدث لهم بعد ذلك.

ولم تذكر وكالة الأناضول تسليط الضوء على شروط أنقرة لوقف التهديد باللاجئين، حيث عنونت أحد تقاريرها

بـ"مسؤول أممي: دعم تركيا وإنهاء الصراع السوري يهيان أزمة اللاجئين"، ما يوضح بشكل جلي ما تريده بهذا الصدد.

واللافت في تقارير وكالة الأناضول، إجراء مقابلات صحافية مع عدد من الأشخاص الذين دفعت بهم تركيا نحو الحدود مع اليونان، والإصرار على تأكيد صفة مهاجر بصورة مكررة عند ذكر أسمائهم.

والملافت في تقارير وكالة الأناضول، إصرارها على تأكيد صفة مهاجر بصورة مكررة عند ذكر أسمائهم.

وذكرت وكالة ديمير أوران للأبناء الموالية للحكومة أنّ مهاجرين بينهم نساء وأطفال، يسيرون باتجاه الشمال الغربي حيث الحدود مع اليونان.

تركيا اضطرت إلى الاستجابة للمطالب الروسية، فأطلقت سراح صحافي سبوتنيك بعد اعتقالهم

وأضاف "تريد السلطات التركية جعل الصحافيين يدفعون ثمن توتر العلاقات بين روسيا وتركيا على خلفية الهجوم على الجنود الأتراك في محافظة إدلب السورية".

وتابع "سبوتنيك مؤسسة إعلامية روسية لا تقوم سوى بنشاطات إعلامية، إلا أنّ السلطات التركية تقوم بجعل العاملين في الوكالة يدفعون ثمن التوتر بين البلدين، وهذا أمر غير مقبول إطلاقاً".

واضطرت تركيا إلى الاستجابة للمطالب الروسية، فأعلنت النيابة العامة التركية، الأحد أنها لم تجد أي مؤشرات على أعمال إجرامية في أنشطة ثلاثة من صحافي "سبوتنيك تركيا". فأطلقت سراهم الأحد.

ضبط الإعلام المصري يفرض مزيداً من الرقابة والتضييق

مالية كبيرة نظير الترخيص ضد حرية الإصدار، ويقضي على فرص التنوع، لأنه يخدم أصحاب الكيانات الكبيرة التي تنظر إلى المؤسسات الصغيرة على أنها ضاعت أزماتها.

ويقول داعسون لخطوة التقنين، إن توسيع اشتراطات الترخيص يهدد لنصفية المواقع الإلكترونية التي يديرها هواة ودخلاء على المهنة.

وإبدى صحافيون في مواقع إلكترونية موافقة ضمنية على لائحة القانون، ليس بدافع أنها تقصي الفوضويين، بقدر ما تفتح الباب أمام الترخيص للصحف الرقمية ويصيح المحرر الإلكتروني معترفاً بشرعيته داخل نقابة الصحافيين التي ترفض منحه العضوية.

ويتطلب لتقنين الأوضاع أن يكون هناك هيكل مالي وإداري وتحريرى واضح ومعن، وسياسة منضبطة، مع إلزام الجريدة بطبع إصداراتها في مطابع داخل مصر مرخص لها بممارسة نشاط الطباعة، ما يعني فرض المزيد من الرقابة على المضمون قبل الطبع.

وأكد عمرو بدر أنّ إشكالية اللائحة التنفيذية لقانون الإعلام، تمنع أكثر ممّا تنظم، وإن كان الهدف منها ضبط المشهد، فإن أكثر بنودها غير معاصرة وتزيد من عزوف الجمهور عن متابعة الإعلام المحلي.

يخدمان تنظيم المشهد الإعلامي، بقدر ما يقدمان خدمة مجانية لمنصات التواصل الاجتماعي لتقوم بدور الإعلام البديل، والحر الذي ينشر كل شيء دون رقابة.

وأضاف لـ"العرب" إنّ "أغلب بنود اللائحة غير قابلة للتطبيق لأنها تصطدم بالمستجدات السريعة في الإعلام، فمثلاً، لم تعد الصورة بحاجة إلى معدات مثل الماضي، ويكون بسهولة التقاطها بكاميرا الهاتف المحمول، وللأسف بعض القواعد الجديدة تخاطب الماضي".

وقال خالد برمواي، الباحث والخبير في الإعلام الإلكتروني، إنّ التضييق على التقاط الصورة والبنث المباشر لا

تتميز بكونها مستقلة كاملة. وتطرق ببنود اللائحة إلى حظر البث المباشر لأي وسيلة إعلامية، قبل الحصول على تصريح مسبق بذلك، ما يقضي على ميزة هامة كانت تعتمد عليها المواقع الإلكترونية لمنافسة منصات التواصل التي أصبح الناشطون فيها يستخدمون البث وسيلة لتوثيق الخبر.

وقال خالد برمواي، الباحث والخبير في الإعلام الإلكتروني، إنّ التضييق على التقاط الصورة والبنث المباشر لا

تتميز بكونها مستقلة كاملة. وتطرق ببنود اللائحة إلى حظر البث المباشر لأي وسيلة إعلامية، قبل الحصول على تصريح مسبق بذلك، ما يقضي على ميزة هامة كانت تعتمد عليها المواقع الإلكترونية لمنافسة منصات التواصل التي أصبح الناشطون فيها يستخدمون البث وسيلة لتوثيق الخبر.

وقال خالد برمواي، الباحث والخبير في الإعلام الإلكتروني، إنّ التضييق على التقاط الصورة والبنث المباشر لا

تتميز بكونها مستقلة كاملة. وتطرق ببنود اللائحة إلى حظر البث المباشر لأي وسيلة إعلامية، قبل الحصول على تصريح مسبق بذلك، ما يقضي على ميزة هامة كانت تعتمد عليها المواقع الإلكترونية لمنافسة منصات التواصل التي أصبح الناشطون فيها يستخدمون البث وسيلة لتوثيق الخبر.

وقال خالد برمواي، الباحث والخبير في الإعلام الإلكتروني، إنّ التضييق على التقاط الصورة والبنث المباشر لا

تمويلها مشبوها، لأن تقديم الوثائق الخاصة بمصادر الدعم المادي جاء على رأس اشتراطات منح التراخيص وتوثيق الأوضاع لقطع الإمدادات الخارجية التي تستهدف الدولة.

وحظرت القواعد الجديدة، تصوير الأماكن العامة دون الحصول على تصريح مسبق من المجلس الأعلى للإعلام، ما يتناقض مع التغيرات الراهنة بضرورة التعاطي مع الأحداث بشكل سريع، وسحب البساط من تحت أقدام منصات التواصل كي لا يكون لها السبق في الصورة والخبر.

وبناء على ذلك، أصبح على المصور الصحفي الحصول على ترخيص مسبق بالتصوير في الأماكن العامة من جهتين، الأولى لمجلس تنظيم الإعلام، والثانية وزارة الداخلية، وإذا كان الموقع المراد تصويره له اشتراطات أمنية يصبح التصوير مهمة شبيهة مستحيلة.

المفارقة، أنّ القواعد الجديدة لتنظيم العمل الإعلامي، صدرت بعد يومين من هجوم مكرم محمد أحمد رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، على جهات رسمية لم يسمها، وقال إنها تعمل على "تكميم الأفواه والوقوف ضد حرية الرأي والتعبير والمصادرة على العاملين في المهنة"، في حين أنه رفع تقريراً إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي في يناير الماضي، أكد فيه أنّ الإعلام "يتمتع

بتمويل مشبوها، لأن تقديم الوثائق الخاصة بمصادر الدعم المادي جاء على رأس اشتراطات منح التراخيص وتوثيق الأوضاع لقطع الإمدادات الخارجية التي تستهدف الدولة.

وحظرت القواعد الجديدة، تصوير الأماكن العامة دون الحصول على تصريح مسبق من المجلس الأعلى للإعلام، ما يتناقض مع التغيرات الراهنة بضرورة التعاطي مع الأحداث بشكل سريع، وسحب البساط من تحت أقدام منصات التواصل كي لا يكون لها السبق في الصورة والخبر.

وبناء على ذلك، أصبح على المصور الصحفي الحصول على ترخيص مسبق بالتصوير في الأماكن العامة من جهتين، الأولى لمجلس تنظيم الإعلام، والثانية وزارة الداخلية، وإذا كان الموقع المراد تصويره له اشتراطات أمنية يصبح التصوير مهمة شبيهة مستحيلة.

المفارقة، أنّ القواعد الجديدة لتنظيم العمل الإعلامي، صدرت بعد يومين من هجوم مكرم محمد أحمد رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، على جهات رسمية لم يسمها، وقال إنها تعمل على "تكميم الأفواه والوقوف ضد حرية الرأي والتعبير والمصادرة على العاملين في المهنة"، في حين أنه رفع تقريراً إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي في يناير الماضي، أكد فيه أنّ الإعلام "يتمتع

بتمويل مشبوها، لأن تقديم الوثائق الخاصة بمصادر الدعم المادي جاء على رأس اشتراطات منح التراخيص وتوثيق الأوضاع لقطع الإمدادات الخارجية التي تستهدف الدولة.

أحمد حافظ كاتب مصري



يخدمان تنظيم المشهد الإعلامي، بقدر ما يقدمان خدمة مجانية لمنصات التواصل الاجتماعي لتقوم بدور الإعلام البديل، والحر الذي ينشر كل شيء دون رقابة.

وأضاف لـ"العرب" إنّ "أغلب بنود اللائحة غير قابلة للتطبيق لأنها تصطدم بالمستجدات السريعة في الإعلام، فمثلاً، لم تعد الصورة بحاجة إلى معدات مثل الماضي، ويكون بسهولة التقاطها بكاميرا الهاتف المحمول، وللأسف بعض القواعد الجديدة تخاطب الماضي".